World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/030102

Euro-Mediterranean Relations: A Historical Approach and Critical Vision during Post-Cold War Era ‘‘Prospects- Challenges- Future Scenarios’’

Safaa Khalifa[*]

Assistant Professor of Political Science, Faculty of Economic Studies and Political Science, Alexandria.

Received: 5 May. 2020; Revised: 19 May. 2019; Accepted: 27 May. 2020.
Published online: 1 Jun. 2020.

Abstract : The research topic focuses on the impact of some international and European factors on the Euro-Mediterranean relations. These relations have different phases and each stage presented a set of opportunities that achieved gains and caused difficulties as well. But benefits are less than expected and need to be developed.

Therefore, Euro-Mediterranean relations have several frameworks for cooperation, ranging from agreements, initiatives, partnerships and forums for dialogue, through the development of the Mediterranean Partial Policy, the Comprehensive Mediterranean Policy, and the renewed Mediterranean Policy. In this sense, A number of European mechanisms supported the Euro-Mediterranean cooperation in an attempt to establish effective and extended mechanisms.

Then, the research highlighted how the Arab Spring revolutions have an incentive for the European Union to review its policies towards the southern Mediterranean countries especially in the light of internal instability in a region correlated intensively to European security.

To conclude, cooperation with southern Mediterranean countries is very unique in comparable with any other group of countries. However, the level of European policies is not enough regarding that the European interests require unified and clear policies in order to improve future relations beyond the Mediterranean region.

Keywords: Euro-Mediterranean– Mediterranean relations – Mediterranean Partnerships - Euro-Mediterranean initiatives.

[*] Corresponding author E-mail: safaa.khalifa@esps.alexu.edu.eg

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

العلاقات الأورو–متوسطية: مقاربة تاريخية ورؤية نقدية لفترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة الفرص–التحديات– الآفاق المستقبلية

د. صفاء خليفة

مدرس العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية.

الملخص: يتمحور موضوع البحث حول الكشف عن التأثير الذي أحدثته المتغيرات الزمنية بفعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية على السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط. ولقد مرت العلاقات الأورو–متوسطية بمراحل مختلفة، وطرحت كل مرحلة زمنية مجموعة من الفرص التي عادت بمكاسب على طرف أو أطراف تلك العلاقات، وواجهت تحديات جعلت من الصعب تحقيق تلك المكاسب لأطراف العلاقة، وإن عادت بفوائد فهي متواضعة، فمن ناحية لا تدعم الحاجة إلي التنمية والتطوير في دول جنوب المتوسط، ومن ناحية أخرى، لا يمكنها أن تحقق الأهداف المرجوة للشمال الأوروبي.

ولذلك، اتخذ مسار العلاقات عدة أطر للتعاون تراوحت ما بين اتفاقيات ومبادرات وشراكات ومنتديات للحوار مرورًا بتطور السياسة المتوسطية الجزئية، والسياسة المتوسطية الشاملة، السياسة المتوسطية المجددة والتي طرح في إطارها عدد من الآليات الأوروبية لدعم التعاون الأورو–متوسطي في محاولة لتأسيس آليات فعالة وممتدة لها بعد مؤسسي. وأخيرًا أبرزت الدراسة كيف مثلت ثورات الربيع العربي دفعة قوية للاتحاد الأوروبي نحو مراجعة سياساته تجاه جنوب المتوسط خاصة بعد حدوث حالة من عدم الاستقرار الداخلي في منطقة ترتبط بأمن أوروبا.

وإجمالا، يأتي التعاون مع دول جنوب المتوسط بشكل يتميز عن علاقة الاتحاد الأوروبي مع أية مجموعة أخرى من الدول، غير أن مستوى السياسات الأوروبية لن يتوقف عند هذا الحد من العلاقات مع دول جنوب المتوسط مستقبلا خاصة وأن المصلحة الأوروبية تقتضي ثمة بناء سياسة موحدة وواضحة المعالم مع منطقة المتوسط.

كلمات مفتاحيه: الأورومتوسطية-العلاقات المتوسطية- المبادرات المتوسطية – المشروعات الأورومتوسطية.

1 المقدمة

تحتل دول جنوب المتوسط أهمية خاصة لدي الاتحاد الأوروبي للعديد من الأسباب الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأمنية، جغرافيا، الاتحاد الأوروبي هو أقرب تكتل إقليمي متاخم للحدود الجنوبية للمتوسط، مما يسهل حركة انتقال البشر والسلع والأفكار، ويرتبط بذلك أيضًا البعد التاريخي للعلاقات حيث أن العديد من البلدان العربية المتوسطية كانت مستعمرات سابقة لعدد من دول الاتحاد الأوروبي، مما أعطي بعدًا خاصًا للعلاقات بين الطرفين، كما يتضح في العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي، فضلا عن أهمية المنطقة المتوسطية بالنسبة للأمن والاستقرار الأوروبي، أما اقتصاديًا، نجد أن الدول الجنوبية هي المصدر الرئيسي للنفط لدول أوروبا، وسوقًا رئيسية لتصريف منتجاتها، وسياسيًا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة دوار محوريا على الساحتين العالمية والإقليمية، وازداد هذا الحافز الأوروبي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه.

تعد العلاقات الأوروبية العربية بمثابة عملية معقدة ومتشابكة حيث جاءت نتاج للتفاعل مع مجموعة من المحددات والعوامل الدولية والأوروبية والعربية وإن اختلف تأثيرها من محدد لأخر ومن فترة زمنية لأخري، ولا يمكن رؤية مجمل العلاقات العربية مع أوروبا بمعزل عن تطورات الأوضاع الدولية والعربية والأوروبية، وقد لعبت هذه التطورات سلبا أو إيجابا دورا في تطور مسار العلاقات الأوروبية العربية عامة، وعلاقات أوروبا بدول منطقة جنوب المتوسط خاصة.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

لذلك، مرت العلاقات الأورو–متوسطية شأنها شأن العلاقات السياسية الدولية بين وحدات النسق الدولي بمراحل مختلفة، وطرحت كل مرحلة زمنية مجموعة من الفرص التي عادت بمكاسب علي طرف أو أطراف تلك العلاقات، وواجهت تحديات جعلت من الصعب تحقيق تلك المكاسب لأطراف العلاقة، وإن عادت بفوائد فهي متواضعة، فمن ناحية لا تدعم الحاجة إلي التنمية والتطوير في دول جنوب المتوسط، ومن ناحية أخرى، لا يمكنها أن تحقق الأهداف المرجوة للشمال الأوروبي.

ولذلك، اتخذ مسار العلاقات عدة أطر للتعاون تراوحت ما بين اتفاقيات ومبادرات وشراكات ومنتديات للحوار مرورًا بتطور السياسة المتوسطية الجزئية، والسياسة المتوسطية الشاملة، وأخيرا السياسة المتوسطية المجددة والتي طرح في إطارها عدد من الآليات الأوروبية لدعم التعاون الأورو–متوسطي في محاولة لتأسيس آليات فعالة وممتدة لها بعد مؤسسي.

والمتغير الزمني كأحد أهم العوامل المحددة لتطور مسار العلاقات الدولية، يجعل العلاقات الأورو–متوسطية تتغير بحسب قدرتها على تطوير الإمكانيات المتاحة في واقعها الزمني، وفي نفس الوقت القدرة على مواجهة التحديات والقيود التي تفرضها متغيرات الفترة الزمنية، وتحول دون مواجهتها وتعظيم الاستفادة منها، وأخيرًا الوقوف على الآفاق المستقبلية بشأنها حيث تقديم رؤية تقييمية لا تتنبأ بتطور العلاقات في المستقبل، وإنما تطرح رؤى تساعد على فهمه.

2 الاطار العام للبحث

2.1 أهمية البحث

- أصبحت دول الاتحاد الأوروبي منذ بداية عقد التسعينيات، قوة اقتصادية لا يستهان بها على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبحت تشكل قوة دولية صاعدة قادرة بما تملكه من مقومات القوة أن تساهم فى إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية والإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر فى مشكلاتها.
- يربط العالمان الأوروبي والعربي تاريخ طويل، يعد –في مجمله– تاريخ مشترك يتطلب دعم وتنمية العلاقات المستقبلية الأوروبية العربية وتبادل المصالح بينهما، وتشجيع الاهتمام الأوروبي بالعالم العربي، وإبراز الجوانب المميزة بين الطرفين وتعزيز الحوار بين المفكرين العرب والأوروبيين، والتعريف بأهم الأزمات والمواقف والتحديات العربية أمام الرأي العام الأوروبي بهدف بلورة موقف عربي–أوروبي مشترك وتنسيق الجهود بين الجانبين.

2.2 موضوع البحث ومنهجيته

ولأن موضوع البحث يتمحور حول الكشف عن التأثير الذي أحدثته المتغيرات الزمنية بفعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية على السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط، فلقد ارتأينا أن يعتمد البحث أولا على المنهج الاختباري الاستقرائي القائم على اختبار الواقع المحدد زمانًا ومكانًا ووصف الأحداث وتتبعها بهدف الوصول إلى نتائج موضوعية، مع الاستعانة بأحد النماذج المطروحة من قبل أحد أهم رواد حقل الدراسات المستقبلية، ميكا مانيرما Mika Mannermaa، ألا وهو "نموذج السيناريو" Scenario Model، والذي يسعى إلى عرض السيناريوهات المختلفة للمستقبل، وهنا قيمة السيناريو لا تعتمد على قدرته على التنبؤ بشيء ما بقدر استطاعته على المساعدة في اتخاذ قرار معين؛ فيضع يديه على ما هو متاح ومن ثم يكتشف مدى التطور الممكن[1].

ويمكننا وفقًا لهذا الطرح البحثي والمنهجية المقترحة تقديم مقاربة نقدية ورؤية تحليلية لمدى فعالية تلك الصيغ التعاونية في سياق استقرائي لتاريخ وواقع تلك العلاقات ثم استشراف مستقبلها من خلال تقديم عدد من السيناريوهات المحتملة والمطروحة لتطورها، ويعالج البحث موضوع الدراسة من خلال عدة محاور وذلك على النحو التالي:

1راجع: ماهية الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، (مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2011)، ص 46–54.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- المحور الأول: التطور التاريخي لمسار العلاقات الأورو–متوسطية
- المحور الثاني: واقع العلاقات الأورو–متوسطية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة: الفرص والتحديات
- المحور الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأورو–متوسطية

= المحور الأول: التطور التاريخي لمسار العلاقات الأورو–متوسطية

أ) السياسة المتوسطية الجزئية

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن صورة جديدة لتوزيع القوة في النسق الدولي، فبدأ النفوذ الأوروبي في التقلص على الصعيد العالمي، لصالح قوتين عالميتين من خارج القارة الأوروبية هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وتحول النسق الدولي إلى الثنائية القطبية.[1] وانعكست أثار تلك التطورات على صعيد التعاون المتوسطي، منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، فلم يكن هناك سياسة أوروبية جماعية واضحة تجاه دول جنوب المتوسط، وسادت في البداية فكرة التعاون المحدود سواء من حيث الأطراف أو المضمون، فارتبط تطور العلاقة بين المجموعة الأوروبية ودول جنوب المتوسط إلى حد كبير بنشأة المجموعة الأوروبية ذاتها بعد التوقيع على اتفاقية روما عام 1957 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وعلى الرغم من الروابط العديدة التي تربط دول البحر المتوسط بدول الجماعة المتوسطية بدول الجماعة الأوروبية، غير أن معاهدة روما لم تتضمن أية قواعد لتنظيم علاقات الجماعة الأوروبية بمنطقة المتوسط باستثناء ذكر بعض دول المغرب العربي مثل ليبيا، وتونس، والجزائر، المغرب والتي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي آنذاك.[2] وكانت فرنسا تليها إيطاليا من أنشط الدول الأوروبية لدعم التعاون المتوسطي، فوقعتا كلا منهما مجموعة من اتفاقيات الانتساب مع بعض الدول مثل مصر وتونس والمغرب، وكانت تلك الاتفاقيات أحد الدلائل على التوجه نحو سياسة متوسطية أشمل.

من ناحية أخرى، واجهت تلك الفترة عددًا من التحديات حالت دون تعظيم الاستفادة من الفرص المحدودة المتاحة، فاقتصرت علاقات دول المجموعة الأوروبية بدول جنوب المتوسط على العلاقات التقليدية التجارية، وإن عاد ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بتطور الجماعة الأوروبية باتجاه الوحدة، وأخرى خارجية، تتعلق بالصراع العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على مناطق النفوذ في العالم. وكذلك، إحداث توازن القوى بين المعسكرين الشرقي والغربي والذي أدى بدوره إلي تقلص النفوذ الأوروبي، بالإضافة إلى الانقسام الأوروبي بين الغرب والشرق في مواجهة بعضهما البعض حيث الاستقطاب الدولي في إطار التكتلات الإيديولوجية، فدخلت أوروبا الغربية في تحالف أمني مع الولايات المتحدة ألا وهو حلف شمال الأطلسي المعروف بالناتو، ودخلت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في تحالف مضاد المعروف أنذاك بحلف وارسو، وهو أقرب ما يكون إلى "نمط التبعية".[3]

كما ساهمت عوامل أخرى في محدودية التعاون المتوسطي –أنذاك– منها إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولوية علي السياسية، بالإضافة إلى غلبة المواقف الأوروبية الفردية علي السياسات الجماعية المشتركة، وصعوبة إيجاد أرضية مشتركة للتعاون السياسي بين دول المجموعة الأوروبية خاصة في مجال السياسة الخارجية باستثناء فرنسا بزعامة ديجول والتي بدت من أكثر الدول الأوروبية تأييدًا

1ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي، (القاهرة، مدبولي، 1997)، ص 321.

2هيثم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها مع الإشارة إلى بعض تجارب بعض الدول العربية، رسالة دكتوراه، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006)، ص141.

3حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 449.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

للتعاون الأوروبي العربي.[1]

ب) السياسة المتوسطية الشاملة

بدأت الحرب الباردة –منذ أواخر الستينيات– تخلي مكانها تدريجيًا لنوع من التعايش السلمي بين موسكو وواشنطن، وكان ذلك بمثابة مؤشر على الانتقال إلى مرحلة من الانفراج الدولي. وفي هذا السياق، بدأ حوار أمريكي– أوروبي به قدرًا أعلى من الاستقلالية لأوروبا عن الهيمنة الأمريكية.[2] وانعكست أثاره على صعيد التعاون المتوسطي، فمع طرح مقترحات كلا من المذكرة الإيطالية عام 1964، واللجنة الأوروبية لسياسة متوسطية شاملة عام 1966، بدأ البرلمان الأوروبي يناقش الفكرة، وكانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تأييدًا لهذا الاتجاه ثم جاءت قمة باريس في أكتوبر 1972. وناقشت الخطوط العريضة لتلك السياسة ثم أخذت الجماعة الأوروبية تتحرك وبمبادرة فرنسية بهدف تطوير استراتيجية الاتفاقات الاقتصادية الثنائية، وبدأ تطبيقها عام 1972 تجاه سبع دول عربية هي مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، والأردن، وسوريا، ولبنان، وابتداء من عام 1977 تحولت إلى اتفاقيات هدفت إلى تقديم المساعدات والمزايا التجارية، وكانت الغاية الرئيسية الأوروبية في حينها اقتصادية بحتة.[3]

ولكن لم يحرز هذا المنهاج تقدمًا حتى اندلعت حرب أكتوبر 1973 والتي خلقت لأول مرة مناخًا مواتيًا لحوار عربي أوروبي والذي تزامن مع تزايد أهمية منطقة الشرق الأوسط في السياسة الأوروبية سواء لضمان تدفق النفط العربي لأوروبا، أو لسعي أوروبا لإعادة تدوير العائدات النفطية العربية في الأسواق المالية الأوروبية، فتحركت أوروبا صوب الاهتمام بتوسيع نطاق أدوات سياستها في إطار العلاقات الإقليمية بين أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط.[4]

ولما كانت السياسة المتوسطية الشاملة تعني ضم إسرائيل إلى جانب دول عربية متوسطية في نظام شامل من الاتفاقيات التجارية، خشيت الولايات المتحدة أن تكون تلك السياسة بداية للتدخل الأوروبي في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ولذلك، باتت الولايات المتحدة حجرة عثرة لأي خطوات علي طريق الحوار العربي الأوروبي. وكذلك، تغلبت اعتبارات الواقعية السياسية والمصالح القومية لكل دولة أوروبية علي حدة، كما اتسعت الفجوة بين التوقعات العربية والأداء الأوروبي والتي تجلت في تباين رؤيتي الطرفين للهدف من وراء الحوار ومضمونه اقتصادي أم سياسي، وأخيرًا، جاء انشقاق الصف العربي بسبب التطورات علي المسار المصري منذ عام 1977 ليزيد أمور التعاون تعقيدًا.[5]

ثم شهد عقد الثمانينيات جمودًا في العلاقات الأورو–متوسطية واقتصر التعاون فقط على عددا من الاتفاقيات الثنائية ومفادها منح بعض المعاملات التفضيلية، ومع الوقت ساهمت عدة من عوامل في تحفيز الأوروبيين نحو صياغة سياسة متوسطية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النسق الدولي الجديد الذي بدأ يرتسم مع نهاية عقد الثمانينيات حيث تراجعت فيه مكانة الاتحاد السوفيتي عالميًا، تزامن ذلك مع تقدم حركة الوحدة الاندماجية الأوروبية مع انضمام اليونان عام 1981، ثم كلا من إسبانيا والبرتغال عام 1986،

1هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، صيف 2008، ص 147.

2وحيد عبد المجيد، العالم الثالث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (80)، أبريل 1985)، ص 158– 159.

Kohl, Wilfrid L., the Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations: Patterns of Policy Making, World Politics, Vol. 28, No. (1), Oct., 1975.

3أسامة مخيمر، **التعاون المتوسطي**، قضايا دولية وإقليمية (3)، (القاهرة، دار المحروسة، 1998)، ص 85–87. **وكذلك:**

Abdalla, Boutheina, EU Policy towards the Middle East and North Africa, In: Main Topics of the European Debate in 2008, (Warsaw, Office of the Committee for European Integration Department of Analyses and Strategies, 2008), P.144-145.

4سمير الصارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلي الشراكة**، سلسلة قضايا الساعة (4)، (بيروت، دار الفكر المعاصر، 2000)، ص 130.

5عوض خليل، **الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الحوار العربي الأوروبي**، دفاتر عربية، (9)، (نيقوسيا، 1990)، ص 28.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وأخيرًا، سوء الأوضاع المعيشية في دول جنوب المتوسط.[1]

=المحور الثاني: واقع العلاقات الأورو–متوسطية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة: الفرص والتحديات

على الصعيد العالمي، أتاحت متغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة أمام أوروبا للقيام بدور فعّال في منطقة المتوسط، وفي ضوء التهميش للدور الأوروبي سياسيا على صعيد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، ارتفع سقف الطموحات الأوروبية لممارسة دور سياسي مميز ومستقل بل موحد ومؤثر على الساحتين العالمية والإقليمية في مجال حيوي ذي أهمية جيوسياسية مثل الفضاء المتوسطي.

من ناحية أخرى، أدى جمود الحوار العربي الأوروبي، وتعثر المشروع القومي العربي منذ مطلع عقد الثمانينيات إلى حدوث نوع من الفراغ الإقليمي في المنطقة المتوسطية، فكان إما أن يملأه العرب أو غيرهم، الأمر الذي ساعد على بعث الفكرة المتوسطية من جديد. إضافة إلى ذلك، تفضيل الدول العربية دومًا للصيغة المتوسطية التي تعد إطارًا مرنًا قابلا للتطوير، وإضافة مدخلات أكثر من غيره عن الصيغة الشرق أوسطية التي تطمس بدورها الهوية العربية.[2]

وكان الاتحاد الأوروبي واضحا في هذا الخصوص، فقد أعلن "**مانويل مارين**" نائب رئيس اللجنة الأوروبية والمسئول عن الملف المتوسطي أن منطقة البحر المتوسط ذات بعد استراتيجي للاتحاد الأوروبي بسبب قربها الجغرافي، وأوضح أهمية الاستقرار والأمن في تلك المنطقة، لكن ذلك لا يعني دمجًا لدول حوض البحر المتوسط في الاتحاد الأوروبي كما هو الحال بالنسبة لدول أوروبا الوسطي والشرقية بل أن المسألة هي إشراك دول المتوسط في الاتحاد عبر تطوير جديد للسياسة الأوروبية في هذه المنطقة.[3]

وجاء في تقرير اللجنة الأوروبية الصادر في نوفمبر 1989 الخاص بمراجعة العلاقات بدول المتوسط والذي أخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجه الطرفين في ضوء المتغيرات الدولية والذي أعيد إصداره في منتصف عام 1990 تحت عنوان نحو سياسة متوسطية مجددة، وفي نهاية عام 1990 وافق المجلس الوزاري الأوروبي على المقترحات الواردة في تقرير اللجنة الأوروبية خاصة تلك المتعلقة بإدخال تطويرات جديدة لتدعيم العلاقات التقليدية بين المجموعة الأوروبية ودول حوض المتوسط.[4]

إضافة إلى ذلك، أصبحت مفردة "المتوسط" حاضرة وبقوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في الخطابات الأمنية الأوروبية، واعتبر "جنوب المتوسط" بالنسبة لأوروبا عدوًا جديدا شاملا ومركبا ضمن أطروحة التهديد القادم من الجنوب، ولذلك ارتكزت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي على ضرورة تحديد طبيعة التهديد الذي أصبح واقعًا قائمًا خاصة بعد اتساع دائرة الإشكاليات الأمنية لتشمل القضايا التي لا تتعلق بالضرورة باستخدام القوة العسكرية؛ ومنها الإرهاب، واللجوء، والهجرة غير الشرعية، وغيرها. لكن ذلك لم يكن يعني دمجًا لدول جنوب المتوسط مؤسسيًا في الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، بل إن المسألة تمحورت فقط حول إشراك الدول الجنوبية ضمن صيغ وآليات تعاونية أورو–متوسطية مشتركة.[5]

أدي انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر1991 إلى تشجيع التقارب بين الدول المتوسطية، والقبول بإسرائيل كأحد أطراف التعاون المتوسطي بما يدفع المنطقة نحو الاستقرار، ووفقًا للمعيار الاستراتيجي الشامل للمتوسطية*، فالصراع

1 Campbell, John C., the Mediterranean Crisis, **Foreign Affairs**, Vol. 53, No. 4 (Jul., 1975).

2علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط بين أسيا وأوروبا، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد(130)، أكتوبر1997)، ص 41–49.

3 أسامة فاروق،**التعاون المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص 72، 73، 89.

4 أحمد نافع، هاني خلاف، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وأفاق المستقبل**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997)، ص 39.

5عماد عواد، الأمن والسلام في البحر المتوسط، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (91)، يناير 1988)، ص 207–208.

***التعريف الاستراتيجي للدول المتوسطية:** يشمل تلك الدول غير المتوسطية جغرافيًا والتي ترتبط بمصالح مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مع الدول المتوسطية جغرافيا.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

العربي الإسرائيلي بالأساس مع دول متوسطية مثل مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين.

وبناء عليه، بدأت المجموعة الأوروبية إعادة تقييم سياستها المتوسطية، بما عرف وقتها بـ "**السياسة المتوسطية المجددة**"، وأعاد الاتحاد الأوروبي صياغة سياسته الخارجية بعد أن أتاح انتهاء الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتي رسميًا في ديسمبر عام 1991 الفرصة أمامه للقيام بدور فعال وعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية بعد أن كان منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومع حدوث المتغيرات الأخرى أصبحت المنطقة المتوسطية تبشر بالدخول في مرحلة من الاستقرار والتنمية والتعاون فيما بينها.[1]

وفي هذا السياق، حرصت أوروبا على تبني مبادرات وآليات عبرت في مجملها عن إدراك أوروبي مشترك حول ضرورة قيام تفاعلات منتظمة وممتدة زمنيًا بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا في ضفتي المتوسط. ويأتي ذلك في إطار محاولة تطوير آليات تلائم متطلبات الواقع الدولي والإقليمي الجديد، وتدريجيًا، انبثقت من التوجهات الأوروبية نحو المتوسط آليات للتعاون يمكن أن نطلق عليها أيضا "صيغ تعاونية متوسطية". تلك الآليات–وفقا للرؤية الأوروبية– يمكن تضمينها في إطار ما يسمى بـ "الإقليمية الجديدة"، باعتبارها أحد أهم الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية المعاصرة.[2]

ونعرض لأهم تلك الآليات وما طرحته كل منها من فرص ومكاسب لمسار تطور العلاقات ثم ننتقل إلى ما اشتركت فيه من معوقات وقيود حالت دون تحقيقها على النحو التالي:

أ– فيما يتعلق بأهم الفرص والمكاسب المطروحة من قبل المبادرات الأورو–متوسطية

1) صيغة 5+5:

برزت الفكرة في عام 1988عندما عقد أول اجتماع رسمي على المستوي الوزاري في روما شاركت فيه البرتغال وأسبانيا وفرنسا (ومالطا كعضو منتسب) ثم طرحت فرنسا خطة بديلة في الاجتماع المغربي الأوروبي في الجزائر عام 1991 عرفت باسم "**5+5**" هدفت إلى الجمع بين دول الاتحاد المغاربي **(الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)** من جهة، وعدد من دول الاتحاد الأوروبي هي **(فرنسا وإيطاليا ومالطا، والبرتغال، وإسبانيا)** من جهة أخري، وقد وضعت هذه الخطة بمعزل عن اتحاد غرب أوروبا، وكذلك حلف شمال الأطلسي المرتبطين إلى حد كبير بالحرب الباردة والمنافسة بين الشرق والغرب، وتركزت هذه الخطة التي اشتهرت باسم صيغة(5+5)، من الناحية الوظيفية والمؤسسية على الجوانب الاقتصادية ومسائل الهجرة أكثر من تركيزها على القضايا السياسية. إلا أن نشوب أزمة لوكيربي بين ليبيا وعدد من دول المجموعة، ومن بينها فرنسا أدي إلى تعطيل الحوار الأورومغاربي، أما إسبانيا، فكان لها في المقابل، وجهة نظر أخرى مفادها أن الأزمات في المتوسط لا تقتصر على الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى أوروبا أن تساهم في إيجاد حلول لها، وليس التهرب منها لأنها سوف تؤثر فيها في جميع الأحوال.[3]

2) "ورقة ماتيتوس"

أعدت اللجنة الأوروبية ورقة عمل تضمنت مقترحاتها بشأن السياسة المتوسطية الجديدة. وقدم أبل ماتيتوس مفوض اللجنة الأوروبية إلى اجتماع قمة ستراسبورج الذي عقد في ديسمبر1990 بعنوان: "**إعادة توجيه السياسة المتوسطية: مقترحات للفترة (1992–1996)**،

1 أسامة فاروق،**التعاون المتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص67، 74، حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا**، ص 492، 493.

2محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001). ص 127–131.

3آر .كيه رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد(22)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص 11، 12، حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، ص 492**.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وهدفها وضع إستراتيجية لسياسة المجموعة الأوروبية تجاه دول البحر المتوسط خلال الفترة (1992– 1996)، وتحدد الإطار العام للسياسة المتوسطية الجديدة فيما يلي:

- تقوية الروابط بين جهود كل من المجموعة الأوروبية ودول البحر المتوسط التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التأكيد على تعدد الأحزاب والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- دعم المجموعة للجهود التي تقوم بها المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في دول البحر المتوسط.
- أهمية تضافر الجهود لحل مشكلة المديونية الخارجية، وضرورة استمرار الأعضاء في تقديم قروض تجارية للدول التي تستطيع الوفاء بخدمة ديونها دون اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها، وضرورة إجراء مشاورات مع الدول المدينة كإجراء تكميلي للجهود التي تبذل من خلال نادي باريس ولندن.
- استخدام المجموعة لأدوات متنوعة بهدف مساعدة دول حوض البحر المتوسط مثل الترتيبات التجارية، الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا.
- زيادة الحوار بين المجموعة وشركائها من دول حوض البحر المتوسط في كافة المجالات وعلى المستوي الفردي والجماعي.
- إجراء مشاورات مكثفة لمواءمة سياستها تجاه دول حوض البحر المتوسط مع سياستها تجاه دول الافتا وبعض دول غرب وشرق أوروبا الأخرى.

3) الشراكة الأورو–متوسطية وعملية برشلونة 27–28 نوفمبر عام 1995

European Mediterranean Partnership "EMP" & Barcelona Process

يعد مسار الشراكة الأورو–متوسطية بمثابة أول سياسة متوسطية شاملة تضعها أوروبا من أجل تحقيق مستوي أفضل للتعاون مع دول جنوب المتوسط، وعلى مستوي وزراء الخارجية للدول المشاركة، في الفترة ما بين 27–28 نوفمبر 1995 التقى وزراء خارجية 27 دولة أوروبية ومتوسطية من بينهم 15 دولة من الاتحاد الأوروبي، و12 دولة متوسطية في مدينة برشلونة الإسبانية من أجل التعاون في المتوسط وإيجاد سبل للأزمات المشتركة التي تواجه المنطقة وتهدد أمنها واستقرارها. ولقد عكس الإعلان الصادر عن المؤتمر التأسيسي والذي حمل اسم المدينة التي استضافته، رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول المتوسط، في محاولة لإحداث نقلة نوعية في نمط العلاقات السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من حيث تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة، ووضع إطار قانوني وهيكل مؤسسي عام يحكمها، ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق طرفي التعاون، وضمان أن تصبح اتفاقات الشراكة، والتي هي ثنائية بطبيعتها بين طرفين، أحدهما الاتحاد الأوروبي ككتلة، والأخر الدولة المعنية منفردة، متشابهة حتى وإن لم تكن متطابقة، وأخيرًا، تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية أو تجارية إلى علاقة تعاونية شاملة.

وبالتالي، جاء طرح الشراكة ليمثل استمرارًا لما انقطع من الحوار بشكل أو بآخر، وكذلك، انعكاسًا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط، ورغبة دولها في إعطاء بعدًا جديدًا للعلاقات فيما بينهم عبر خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقتهم يرتكز علي التعاون الشامل والتضامن المتبادل ارتكازًا على محاور ثلاثة أمنية وسياسية، اقتصادية وتجارية، اجتماعية وثقافية عبر هيكل مزدوج على كلا من المستويين الثنائي والمتعدد.[1]

ويلاحظ أن السياسة المتوسطية الأوروبية سعت إلى إدراج البعد السياسي في إعلان برشلونة وفقا لمفهوم الاتحاد الأوروبي بعد أن كان الاتحاد الأوروبي يتهرب من ذلك في الحوار العربي الأوروبي، ويعد هذا تحولا كبيرا في العلاقات العربية الأوروبية. **كما** قدمت الشراكة

1هناء عبيد، **السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط**، في: عماد جاد (محرر)، **الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 30.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

إطارا جمع كل من إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، كما فضلت كل من سوريا ولبنان المشاركة في الشراكة المتوسطية على المحادثات المتعددة الأطراف.

4) سياسة الجوار الأوروبية (2004/2003)

جاءت سياسة الجوار الأوروبية انعكاسًا للتغيرات في البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلان الولايات المتحدة حربها على الإرهاب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ونتيجة لمحدودية ما أنجزته عملية برشلونة، جاء طرح سياسة الجوار كخطوة على طريق تشكيل الإطار الجيوبوليتيكي الأوروبي الجديد خاصة في ضوء توسيع الاتحاد الأوروبي بعد انضمام 10 دول من وسط وشرق أوروبا.*

وكانت المفوضية الأوروبية قد نشرت وثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان:"**أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب**" والتي سميت فيما بعد بـ "سياسة الجوار الأوروبي الجديد"، ولقد تم التصديق على استراتيجية الأمن الأوروبية European Security Strategy من البرلمان الأوروبي في ديسمبر 2003، وكانت بداية اعتماد سياسة الجوار الأوروبية في نوفمبر 2004.*

ولأن الجوار يتضمن عدد كبير من النزاعات الممتدة، بالإضافة إلى خطر تحريك نزاعات أخرى مستترة، ولتجنب ظهور خطوط تقسيم جديدة على اعتبار أن استقرار المحيط والجوار مرتبط بأمن واستقرار الاتحاد الأوروبي الموسَع. جاءت سياسة الجوار لتعزز من مسيرة برشلونة، ولكن علي أسس تعاون ثنائية، أخذة في الاعتبار خصوصيات كل منها، وبذلك، تبقى اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية هي الأساس القانوني لعلاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط، وعلى ضوء ذلك، فلم تكن كل الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة في إطار برشلونة ملزمة بالانضمام إلى سياسة الجوار.

سياسة الجوار أيضًا لم تحل محل عملية برشلونة، بل سعت إلى تطويرها كصيغة للتعاون، وإطار جديد لإعادة تنشيط العلاقات الأورو–متوسطية بين الاتحاد الأوروبي الموسَع وجيرانه في الجنوب والشرق، وذلك من حيث محتواها العام، وإجراءات ومراحل تفعيلها، وكذلك، أدواتها وحوافزها، فوضعت عددًا من الإجراءات والخطوات بدءًا من صياغة التقرير القطري Country Report والذي تعده المفوضية الأوروبية عن الدولة المستفيدة أو الشريكة بخصوص وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الداخلي، مرورًا بصياغة "خطة عمل مشتركة" Action Plan بعد التفاوض مع الدولة الشريكة ثم صياغة المفوضية لتقرير الإنجاز الخاص بالدولة الشريكة، وانتهاء بتحويل خطة العمل إلى اتفاقية سياسة جوار نهائية، وهي مرحلة طويلة الأمد، ولتحقيق ذلك اعتمدت بعض المقاربات والمنهجيات والأدوات التنفيذية منها ثنائية التعاون، والمقاربة التمايزية، والمشروطية الإيجابية مع الاستعانة بأدوات وحوافز مالية وتقنية. إذن، سياسة الجوار أشمل من الشراكة حيث جعلت الدول في وضع أفضل من الشريك، وأقل من عضو الاتحاد الأوروبي، فتتمتع بموجب هذه السياسة بعلاقات تفضيلية ومتميزة مع محاكاة نفس الآليات التي يتم اتباعها مع البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد في مرحلة ما قبل الانضمام النهائي، ولكن دون أدنى احتمال لانضمامها مستقبلا مع التركيز على ضرورة إنجاز الإصلاحات الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بواسطة برنامج للمساعدات المالية والفنية مشروطًا بإحراز تقدم في تلك المجالات.[1]

*(المجر – بولندا – الجمهورية التشيكية– سلوفاكيا – سلوفينيا– لتوانيا – إستونيا – لاتفيا– قبرص – مالطة).

*شملت سياسة الجوار 16 بلدا؛ من بينهم 10 بلدان من دول البحر الأبيض المتوسط (مصر ، ليبيا، وتونس، الجزائر ، المغرب، إسرائيل، الأردن، لبنان، السلطة الفلسطينية، سوريا)، بالإضافة إلى الدول الست الواقعة على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي الموسَع (أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا).

1Strategic Objectives 2005 –2009 Europe 2010: A Partnership for European Renewal Prosperity, Solidarity and Security, January 26, 2005. **Available at:** www.europa.eu.int/external_relations

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وأخيرا خلطت الحرب على العراق الأوراق الأوروبية، ففي الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي يستعد لاستيفاء أعضاء جدد يدعمون توجهات استقلاليته السياسية الأمنية والدفاعية ويوطدون من ركائز دوره العالمي، فإن الحرب شطرت أوروبا إلى قسمين، الأمر الذي كانت له تداعيات على مسيرة الشراكة الأورو متوسطية.[1]

5) مشروع الاتحاد من أجل المتوسط 2008

كان تعثر كلا من مسيرة برشلونة وسياسة الجوار دافعًا هامًا للبحث عن صيغة جديدة شاملة وملائمة لبعث وإحياء وتنشيط فكرة المتوسطية. فاقترح الرئيس الفرنسي السابق– نيكولا ساركوزي– تجديد الحوار الأورو–متوسطي الذي بدأ قبل 12 عامًا في برشلونة، وذلك أثناء حملته الانتخابية للرئاسة عام 2007. وفي هذا الشأن، نشير إلى الإصرار الأوروبي عموما والألماني خصوصًا على تفريغ هذا الاقتراح الفرنسي من قوته الرمزية وتحويله إلى تحديث لعملية برشلونة في إطار أوروبي شامل، وفي نفس الوقت يعترف بالجهود المبذولة سابقًا رغم قصورها عن الوصول لتحقيق الأهداف المبتغاة.[2]

وبذلك، انطلق المشروع من قمة باريس التأسيسية في يوليو 2008 هادفًا إلى الارتقاء بالعلاقات الأورو–متوسطية كوسيلة لوضع صيغة أفضل تعزز من الاندماج الإقليمي من خلال التركيز على تطوير شراكة متعددة الأطراف، وإقامة مشروعات تنموية مشتركة عابرة للحدود من شأنها تحسين الظروف المعيشية لدول الجنوب، وإحداث تغيير ملحوظ في التنمية بكافة مجالاتها.

6) الأورو–متوسطية في ضوء أحداث الربيع العربي

على الرغم من أن سياسات الاتحاد الأوروبي كانت حذرة لاسيما أثناء المرحلة الأولى من اندلاع أحداث الربيع العربي سواء في التصريحات الرسمية أو من خلال المبادرات الجديدة المطروحة إلا أنها رحبت بها، وأعلنت أنها ستكون في جانب الشعوب في دعوتهم للحرية.

وبناء عليه، أحدثت تحولا جديدًا في مبادراتها بهدف دعم العمليات الانتقالية نحو التحول الديمقراطي في دول جنوب المتوسط، فاعتمدت نهجًا يقوم على ثلاث مقاربات هم (التمايز، والمشروطية، والمساءلة المتبادلة) في مقابل تحقيق ثلاثة أهداف (التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات، الشراكة، النمو الشامل)، وأهمها:

- **مبادرة "الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب البحر الأبيض المتوسط"**، في 8 مارس 2011، حيث أعادت تعريف الشروط التي يحددها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- **"برنامج المزيد من أجل المزيد" More for More:** وهو بمثابة سياسة جوار أوروبية مجددة، كأداة تحفيزية فعّالة لتحريك عملية الإصلاح في تلك الدول.
- اقتراح سياسة جديدة للاتحاد الأوروبي قامت على ثلاثة أبعاد هي المال، اختراق الأسواق، والتنقل« **Money , "3 M's" Market Access, Mobility**»، فقدمت أوروبا حزمًا جديدة من المساعدات لتلك الدول في مجالات متعددة، وذلك في مقابل التأكد من جدية حدوث إصلاح سياسي حقيقي في ظل تبني استراتيجية أوروبية أكثر عملية ومصداقية ومرونة.[3]

ب– **فيما يتعلق بأهم التحديات والصعوبات من قبل المبادرات الأورومتوسطية المطروحة**

- **أوروبية الأهداف والتوجهات**

1ناظم عبد الواحد جسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2 Tocci, Nathalie and Pierre , Jean, Rethinking the EU's Mediterranean Policies Post-1/11, **IAI Working Papers,** 11| 06 – March 2011.

3 Behr, Timo, **the European Union's Mediterranean Policies after the Arab Spring**, 35th European Meeting, the Hague, 11-13 November 2011.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

على الرغم تأكيد الجانب الأوروبي على احترام التعدد والخصوصيات الثقافية لشعوب دول جنوب المتوسط، إلا أنه غالبا ما تصدرت الأجندة الأوروبية قمة أولوياته بشكل تصبح معه الشراكة أو الجوار أو الاتحاد من أجل المتوسط هي مجرد رؤى وأفكار في اتجاه واحد من الشمال إلى الجنوب، فلم تأت تلك الآليات متوسطية في مضمونها، واتجهت نحو المزيد من توجيه العلاقات لخدمة الأولويات الأوروبية بالأساس، أما الدول الجنوبية فظلت دوما في وضعية المتلقي، مجرد شركاء إجباريين لأوروبا بدافع الجوار الجغرافي وتحقيق المصالح.[1]

- **ضعف الموقف العربي**

بالرغم من أن الدول العربية – المتوسطية تعتبر شريكا هاما، إلا أنها تفتقر كمجموعة إلى قوة التنسيق في مواقفها وسياساتها تجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، فدول الاتحاد الأوروبي قدمت مشروعا أو مقترحا متكاملا يعبر عن سياساتها ومواقفها تجاه القضايا السياسية والأمنية وغيرها. ولا يوجد نظير لذلك بالنسبة للدول العربية– المتوسطية. فوجدنا مثلا أن حاجة الدول المتوسطية إلى المساعدات ومعاناتها من أعباء المديونية الخارجية جعلتها في موقف ضعيف في أية مفاوضات تتعلق بتأسيس شراكة أوروبية متوسطية

- **الأولويات الأوروبية والطموحات العربية**

تزامن مع انطلاق كل مبادرة تجاه المتوسط، عملية توسيع لعضوية الاتحاد الأوروبي، فكانت النتيجة هي أن القيمة الأكبر من المساعدات الأوروبية توجهت نحو الدول الجديدة المنضمة علي حساب الدول المتوسطية، هذا بالإضافة إلى انقسام الأوروبيون أنفسهم حول تطوير التعاون مع دول جنوب المتوسط من حيث كونه أفقيًا أم رأسيًا، جنوبًا تجاه المتوسط أم شرقًا تجاه الدول الجديدة المنضمة من شرق ووسط أوروبا. وكذلك، درجة ومستوى التعاون نفسه شاملا أم جزئيًا، وأولويات ترتيب الأهداف أمنية أم اقتصادية أم شاملة وموسعة. ولقد زاد من الأمر سوءًا قصور الحوارات المجتمعية في دول جنوب المتوسط عند طرح تلك المبادرات والتي لم تكن تسمح لممثلي المجتمع المدني بالمشاركة باعتبارهم شركاء معنيين بعملية الإصلاح.

كما تجاهل الاتحاد الأوروبي حقيقة تنوع المجتمعات العربية والنسبية في تطبيق تلك الصيغ التعاونية، فطرح نهج المشروطية بناء على نجاح تطبيقه في بعض دول وسط وشرق أوروبا قبيل انضمامها لعضوية الاتحاد الأوروبي والتزامها بهذا النهج، وفي هذا اختلاف جوهري عن دول الجنوب، إضافة إلى أن عملية الإصلاح نفسها معقدة ولا تسير بصورة خطية، وغير مستقرة، ولابد أن تتضمن إخفاقات. غير أنها طويلة الأمد نسبيًا، ونتائجها حتى تكون ملوسة تأخذ وقتًا لتتحقق، إذن، ولضمان نجاح مبدأ المشروطية إما أن يكون خلال مدى زمني قصير نسبيًا أو يطبق بصورة تصاعدية.[2]

- **استمرارية الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

تعد مسألة وجود مشكلات مزمنة وموروثة في العلاقات الجنوبية– الجنوبية من أهم التحديات التي تواجه تطوير صيغ وآليات التعاون الأورو–متوسطي، مما يجعل من الصعوبة تحقيق الأمن في منطقة مكوّنة من دول في حالة حرب غير معلنة مع بعضها البعض باستمرار، الأمر الذي يتجاوز بدوره القدرات الأوروبية. فنجد مثلا الصراع العربي الإسرائيلي، على الرغم أن التعاون الأورو–متوسطي

1Asseburg, Muriel, The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro Mediterranean Partnership, **Mediterranean Politics**, London, 2-3 (8), Summer- autumns, 2003.

2 Tocci, Nathali, One Year On: A Balance Sheet of the EU's Response to the Arab Spring, **Op-Med "Opinions on the Mediterranean**", IAI, May 2012.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يعد سبيل أخر من سبل دعم مناخ الثقة بين الدول العربية المتوسطية وإسرائيل، غير أن التطورات في الصراع تؤثر سلبًا على تطوير العلاقات الأورو–متوسطية. فدومًا لم تحل تلك الصيغ والمبادرات التعاونية بين ضفتي المتوسط دون تجدد الأزمات أو منع اندلاع العنف. وكذلك الأمر نزاع الصحراء الغربية، باعتباره أخر شكل من أشكال تصفية الاستعمار في القرن الحادي والعشرين حيث احتلال المغرب للأراضي الصحراوية، وتوتر العلاقات المغربية– الجزائرية. وتلك النزاعات واستمراريتها تعكر من صفو التعاون المتوسطي على مستويين، أفقيًا بين دول جنوب المتوسط فيما بينها، ورأسيًا في إطار العلاقة بين أوروبا، ودول جنوب المتوسط. وفي هذا الخصوص، لم تقترح أوروبا آليات استباقية ترصد الأزمات قبل اندلاعها مثل الدبلوماسية الوقائية.[1]

= المحور الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأورو–متوسطية

تتنوع السيناريوهات المطروحة بصدد العلاقات المستقبلية للعلاقات الأورو–متوسطية ما بين الإيجابية والتفاؤلية رغم صعوبة تحدياتها، وأخرى تشاؤمية رغم واقعية مبرراتها، وما بين سيناريوهات ذات نظرة شمولية واسعة إلى أخرى محدودة وضيقة وفقًا لرؤى وتصورات متباينة، وما بين سيناريوهات موضوعية لها مبررات وحجج منطقية تستند إليها في تبرير ما تبشر به، وأخرى متحيزة لفكرة ومتمحورة حولها بشكل أو بأخر، وذلك على النحو التالي ذكره.

1) سيناريو العولمة في مواجهة الأقلمة

جدير بالذكر أن الدراسات الإقليمية المعاصرة قد اتسمت بنوع من التغيير الكمي والنوعي بما يتلاءم مع هيكل النسق الدولي الجديد وتفاعلاته، فمن ناحية، ظهرت مصطلحات مثل الإقليمية الجديدة، والإقليمية المفتوحة والعابرة للقارات وغيرها والتي تحتها تندرج تلك الآليات التعاونية المطروحة بين الشمال الأوروبي والجنوب المتوسطي انطلاقًا من كون الإقليمية هي نتاج للتفاعلات المختلفة للعولمة بعد تنامي الاندماج بين الدول.

ومن ناحية أخرى، يأتي أنصار اتجاه العالمية للتأكيد على ضرورة ربط الدراسات الإقليمية المعاصرة بالتحولات الهيكلية للنظام العالمي، والجمع بين متغيرات عديدة وليس فقط عامل واحد في التحليل، ألا وهو العامل الجغرافي بعد أن ضاق نطاق الاعتماد عليه وأصبح مقيد في ظل العولمة، كما أصبح الربط بين الحدود في الدراسات الإقليمية المعاصرة لا يلزم أن يكون عنصرًا ضروريًا لإقرار التعاون بين الدول، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات مكثفة متعددة الأبعاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بين الدول وبعضها البعض دون ضرورة التجاور الجغرافي في حيز إقليمي معين. فمع عصر العولمة أصبح واضحًا أن عدم التواصل الحدودي لا يعني عدم القدرة على التكامل إقليميًا. ورغم أن دول الشمال الأوروبي والجنوب المتوسطي تعيش حالة من الترابط الواقعي يفرزها الجوار الجغرافي، إلا أنه يصعب الحديث عن ترتيبات إقليمية نمطية أو تقليدية في المنطقة.

وفي هذا الشأن، يتفق مروجي سيناريو ذوبان التجمعات الإقليمية في إطار عالمي مع أراء مدرسة التبعية للنظم العالمية في مواجهة مدرسة النظم الإقليمية حول تفسير العلاقة بين ما هو إقليمي وما هو عالمي، مع التأكيد على تبعية العلاقة بين النظم العالمية والنظم الإقليمية على اعتبار أن ما يحدث في الإقليم ما هو إلا انعكاس لإرادة قيادات النسق العالمي، وبذلك تكون العلاقة أحادية الاتجاه، وموجهَة من النسق العالمي صوب الترتيبات الإقليمية المتنافسة.[2]

2) سيناريو التوجه الأوروبي المكثف في المنطقة المتوسطية لمواجهة التنافس الأمريكي

دفعت ثورات الربيع العربي نحو مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياساته تجاه جنوب المتوسط خاصة بعد حدوث حالة من عدم الاستقرار

1محمد السيد سليم، المشاركة الأوروبية المتوسطية، **كراسات استراتيجية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (87)، 2000).

2**في هذا المضمون:** محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، السيد ياسين، **العولمة والطريق الثالث**، (القاهرة، ميريت، 2001).

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الداخلي في منطقة ترتبط بأمن أوروبا ولا يفصل بينهما سوي مياه المتوسط، فنشأت حالة الفراغ الأمني والسياسي في بعض دول المنطقة لاسيما ليبيا، وسوريا، والعراق، وأدت إلي تنامي عدد من الظواهر الأمنية كالإرهاب، واللاجئين، والهجرة غير الشرعية، وأدركت أوروبا أن تحقيق هدف جوار مستقر لم يعد ممكنًا أن تكفله الأنظمة العربية الاستبدادية. ويطرح هذا السيناريو التفاؤلي ضرورة استمرار تجديد المبادرات الأوروبية القائمة أو طرح أخرى جديدة تجاه دول جنوب المتوسط شريطة تطوير الحوافز والسياسات المتبعة وآليات ومراحل التنفيذ وفقًا لاختلاف الظروف والمتغيرات.

3) سيناريو التوجهات القومية الأوروبية: تكثيف التوجه الفرنسي المنفرد متوسطيًا

ينذر توسع الاتحاد الأوروبي بمزيد من عدم التجانس في السياسات الأوروبية، فيأتي طرح هذا السيناريو في ظل وجود اختلافات كثيرة ميزت العلاقات الثنائية بين بعض دول الشمال الأوروبي وبعض الدول الجنوبية المتوسطية الأخرى. ووفقًا للرؤى الفردية لكل دولة في التعامل مع القضايا المشتركة، فيتغلب منطق التعاون الثنائي على حساب جماعيته أو إقليميته خاصة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مشكلات مثل الهجرة غير الشرعية، أو اللاجئين، أو الإرهاب وغيرها، والذي يعكس بدوره خصوصية التعاون مع كل دولة على حده. ووجدنا كيف كان طرح الاتحاد من أجل المتوسط فرنسيًا بالأساس قبل أن يكون أوروبيًا انعكاسًا لرغبة فرنسية في تنشيط سياساتها الخارجية وتقوية مكانتها الإقليمية كقوة متوسطية لضمان تحقيق مصالحها في المنطقة بشكل أفضل في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبحسبنا، قد ينتهي مآل هذا السيناريو إما بتقييده أوروبيًا وخاصة في ظل الخلاف الفرنسي– الألماني حول القيادة الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي، وإما إطلاقه فرنسيًا ليشمل هذا التعاون فرنسا فقط أو فرنسا وبعض الدول الأوروبية المتوسطية مثل إيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال مع بعض دول جنوب المتوسط وخاصة دول المغرب العربي حسب المصالح المشتركة مع أيًا منها.

4) سيناريو الإخفاق: التحرك الأمريكي متوسطيًا لكسر حاجز المركزية الأورو–متوسطية

يأتي هذا السيناريو في إطار سعي الولايات المتحدة ومؤيديها من دول شرق ووسط أوروبا داخل الاتحاد الأوروبية نحو تفتيت مركزية الطرح الأوروبي من خلال تقوية الاتجاه الأطلسي داخل الاتحاد الأوروبي. ورغم تشاؤمية منظور هذا السيناريو للتعاون الأورو–متوسطي، إلا أنه مرشح بقوة خاصة وأن معالجة القضايا الأمنية لن تكون بمعزل عن معالجتها عالميًا من قبل القوى الكبرى التي سيكون لها مصالح حيوية في المنطقة المتوسطية وعلى رأسها الولايات المتحدة. وقد بدأت بوادره تلوح مع التبعية الأمنية الأوروبية لحلف شمال الأطلنطي بعد انتهاء الحرب الباردة، مرورًا بفشل السياسات والآليات الدفاعية المستقلة أوروبا، وانتهاء بخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي كخطوة داعمة في هذا الاتجاه.[1]

5) السيناريو الإصلاحي التفاؤلي (سيناريو الاندماج العربي– العربي)

يبقي الاحتمال الأخير–المفرط في التفاؤل– وهو إمكانية التأسيس لنظام أمني عربي، أو جماعة أمنية عربية قادرة على حفظ الأمن القومي للدول العربية، فتبادر مثلا دول جنوب المتوسط بمحاولة مشتركة لإقامة تعاون فيما بينها أو حتى تفعيل للأطر الموجودة كجامعة الدول العربية، والاتحاد المغاربي والتي هي أطر معطلة الفاعلية، أو الانفتاح على ترتيبات إقليمية أخرى للخروج من دائرة النفوذ الأورو–أمريكي.

لم تكن العلاقات بين شركاء الشمال الأوروبي والجنوب العربي ذات فعالية شديدة، وأصيبت بمد وجزر لانعدام توازنها، ليس فقط

[1] **في هذا المضمون:** محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (24)، العدد الأول، 2008.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

اقتصاديًا، ولكن أيضًا من حيث الثقل السياسي الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي ككيان اقتصادي. وتزداد الأمور تعقيدًا بوجود مشكلات متراكمة ومتجذرة في العلاقات الجنوبية– الجنوبية خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى أزمات مثل المياه، النفط، نزاع الصحراء الغربية والتي تعكر من صفو العلاقات الأورو–متوسطية، وتجعل من الصعوبة تحقيق الأمن في منطقة بين دولها حالة حرب غير معلنة باستمرار، الأمر الذي يتجاوز بدوره القدرات الأوروبية عمومًا في ظل العجز الأوروبي عن القيام بدور فعال فيه يستحيل معه تصور نجاح أي آليات أخرى لتحاشي وقوع المزيد من الصراعات.

ورغم إيجابيات وتفاؤل هذا الطرح، فيظل من أقل السيناريوهات ارتباطًا بمتغيرات الواقع الزمني التي لن تدفع في اتجاه إمكانية تطبيقه.

3 خاتمة

استهدف البحث الوقوف على التأثير الذي أحدثته المتغيرات الزمنية بفعل مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية على السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط، وتوصل الباحث إلى أن المبادرات الأوروبية المطروحة لدعم التعاون الأورو–متوسطي في المنطقة مثل الشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أدل المتوسط وغيرها أدت إلى تطوير الروابط بين الطرفين، كما أنها جاءت دلالة علي الرغبة الأوروبية المستمرة في الحفاظ علي مستوي وقدر معين من التعاون مع دول جنوب المتوسط بشكل يتميز عن علاقة الاتحاد الأوروبي مع أية مجموعة أخرى من الدول، ليس من أجل التمييز، وإنما من أجل تحقيق المصلحة القومية الأوروبية التي تمتلك جانب متوسطي يجب الحفاظ عليه، وكنتيجة حتمية لذلك عملت الدول الأوروبية دومًا علي تحقيق الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط للإبقاء علي علاقات تعاون مع الأنظمة العربية كشريك رئيسي في مواجهة تلك التهديدات التي تواجهه.

ثم أبرزت الدراسة كيف مثلت ثورات الربيع العربي دفعة قوية للاتحاد الأوروبي نحو مراجعة سياساته تجاه جنوب المتوسط خاصة بعد حدوث حالة من عدم الاستقرار الداخلي في منطقة ترتبط بأمن أوروبا.

وإجمالا، وبناء على ما تقدم،يمكننا القول أن مستوى السياسات الأوروبية لم ولن يتناسب عند هذا الحد من العلاقات مع دول جنوب المتوسط مستقبلا خاصة وأن المصلحة الأوروبية تقتضي ثمة بناء سياسة موحدة وواضحة المعالم مع منطقة جوار جغرافي وحضاري شديدة الأهمية من حيث التأثير في الواقع الأوروبي كمنطقة جنوب المتوسط، مما يستلزم ضرورة السعي نحو تجديد أطر قائمة بالفعل أو السعي لإيجاد أطر جديدة مستقبلية للتعامل مع أخطار لم تعد متوقعة، بل تمثل واقعًا حقيقيًا تنعكس آثارها على أمن واستقرار المتوسط.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

أ) الكتب

[1] أحمد نافع، هاني خلاف، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وأفاق المستقبل، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1997).

[2] أسامة مخيمر، التعاون المتوسطي، قضايا دولية وإقليمية (3)، (القاهرة، دار المحروسة، 1998).

[3] حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

[4] سمير الصارم، أوروبا والعرب من الحوار إلي الشراكة، سلسلة قضايا الساعة (4)، (بيروت، دار الفكر المعاصر، 2000).

[5] السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، (القاهرة، ميريت، 2001).

[6] عوض خليل، الصراع العربي الإسرائيلي في إطار الحوار العربي الأوروبي، دفاتر عربية، (9)، (نيقوسيا، 1990).

[7] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001).

[8] ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي، (القاهرة، مدبولي، 1997).

[9] ناظم عبد الواحد جسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، (مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2007).

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[10] هناء عبيد، السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، في: عماد جاد (محرر)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).

ب) الدوريات:

[1] آر .كيه رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية، سلسلة دراسات عالمية، العدد(22)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999).

[2] علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط بين أسيا وأوروبا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد(130)، أكتوبر 1997).

[3] عماد عواد، الأمن والسلام في البحر المتوسط، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (91)، يناير 1988).

[4] ماهية الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، (مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2011).

[5] محمد السيد سليم، المشاركة الأوروبية المتوسطية، كراسات استراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (87)، 2000).

[6] محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008.

[7] هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (19)، صيف 2008.

[8] وحيد عبد المجيد، العالم الثالث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (80)، أبريل 1985).

ج) الرسائل العلمية:

[1] هيثم جعفر، مستقبل التعاون الاقتصادي بين سوريا والاتحاد الأوروبي في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية وإمكانية تعظيم الاستفادة منها مع الإشارة إلى بعض تجارب بعض الدول العربية، رسالة دكتوراه، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006).

= ثانيا: المراجع الأجنبية

[1] Abdalla, Boutheina, EU Policy towards the Middle East and North Africa, In: Main Topics of the European Debate in 2008, (Warsaw, Office of the Committee for European Integration Department of Analyses and Strategies, 2008).

[2] Asseburg, Muriel, The EU and the Middle East Conflict: Tackling the Main Obstacle to Euro Mediterranean Partnership, Mediterranean Politics, London و 2-3 (8), summer - autumns, 2003.

[3] Behr, Timo, the European Union’s Mediterranean Policies after the Arab Spring, 35th European Meeting, the Hague, 11-13 November 2011.

[4] Campbell, John C., the Mediterranean Crisis, Foreign Affairs, Vol. 53, No. 4 (Jul., 1975).

[5] Kohl, Wilfrid L., the Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations: Patterns of Policy Making, World Politics, Vol. 28, No. 1, Oct., 1975.

[6] Strategic Objectives 2005 –2009 Europe 2010: A Partnership for European Renewal Prosperity, Solidarity and Security, January 26, 2005. Available at: www.europa.eu.int/external_relations

[7] Tocci, Nathali, One Year On: A Balance Sheet of the EU’s Response to the Arab Spring, Op-Med "Opinions on the Mediterranean", IAI, May 2012.

[8] Tocci, Nathalie and Pierre , Jean, Rethinking the EU’s Mediterranean Policies Post-1/11, IAI Working Papers, 11| 06 – March 2011.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.